القدس عاصمة فلسطين

ترجمات صحافة الاحتلال الإسرائيلي ، الجمعة-السبت 1-2 أيلول 2023

في التقرير:

- **اضطرابات قرب السياج في غزة: متظاهرون يحاولون العبور نحو إسرائيل**
- **مواجهة بين نتنياهو وبن غفير: الوزير أعلن تشديد ظروف الأسرى، ورئيس الوزراء رفض ذلك**
- **قتل شاب فلسطيني (36 عامًا) خلال تبادل لإطلاق النار مع الجيش في الضفة الغربية**
- **الجيش الإسرائيلي يستعد لهدم منزل منفذ العملية في عند حاجز "مكابيم"**
- **وزيرة في الحكومة البلجيكية تدعي أن إسرائيل "تمحو قرى فلسطينية"، إسرائيل تستدعي سفير بلادها لتوبيخه**
- **حماس تدرس استئناف مسيرات العودة في قطاع غزة وجهزت منطقة لنصب الخيام قرب السياج**
- **طهران تسعى إلى تصعيد التوتر على الحدود الشمالية: وزير الخارجية الإيراني التقى نصر الله**
- **رئيس الوزراء الليبي: نعارض أي نوع من التطبيع مع إسرائيل**

القدس عاصمة فلسطين

مقالات:

- **الخط الأزرق، الخط الأخضر**
- **أوسلو رغم كل شيء**

اضطرابات قرب السياج في غزة: متظاهرون يحاولون العبور نحو إسرائيل

"يسرائيل هيوم"

وقعت يوم أمس، الجمعة، اضطرابات عنيفة شارك فيها أكثر من مائة متظاهر في منطقة السياج في قطاع غزة. وخلال ذلك، تم إلقاء عدة عبوات ناسفة، وتم الكشف عن عدة محاولات لعبور منطقة الحاجز، والتي أحبطتها قوات الجيش الإسرائيلي العاملة في المنطقة.

وردا على ذلك، ردت القوات بإطلاق نيران القناصة ووسائل تفريق المظاهرات. وأفادت وزارة الصحة الفلسطينية أن سبعة فلسطينيين أصيبوا بدرجات متفاوتة خلال المظاهرات التي جرت بالقرب من السياج.

وأفادت مصادر فلسطينية أنه خلال الحادثة، اقترب شبان من قطاع غزة من السياج الحدودي في القطاع وتمكنوا من قطعه. وبحسب التقارير، أطلق الجيش الإسرائيلي الغاز المسيل للدموع على المجموعة التي تجمعت شرق مدينة غزة.

القدس عاصمة فلسطين

مواجهة بين نتنياهو وبن غفير: الوزير أعلن تشديد ظروف الأسرى، ورئيس الوزراء رفض ذلك

"يسرائيل هيوم"

أعلن قادة الأسرى الأمنيين في السجون الإسرائيليين، أمس (الجمعة)، أنهم سيبدؤون إضرابا عن الطعام في 14 سبتمبر، عشية عيد رأس السنة العبرية. ويأتي الإضراب ردا على ما أسموه التدهور الأحادي لأوضاعهم بتوجيه من وزير الأمن الوطني إيتمار بن غفير. وقالوا: "إذا كام يريد الحرب، فسوف يحصل على الحرب".

وبعد إعلان نية الإضراب، أوضح مكتب رئيس الوزراء نتنياهو أنه لم يتم اتخاذ أي قرار يؤدي إلى تفاقم أوضاع السجناء الأمنيين. وجاء في البيان: "ردا على ما تردد وكأن قرارا قد اتخذ بشأن السجناء الأمنيين – فهذه أخبار كاذبة. لم يتم اتخاذ قرار حتى الآن ولن يكون هناك قرار من هذا القبيل حتى المناقشة الخاصة حول الموضوع بمشاركة جميع الأجهزة الأمنية، الذي حدده رئيس الوزراء نتنياهو الأسبوع المقبل."

مع ذلك، من المحتمل أن يكون رئيس الوزراء هو المسؤول عن الأخبار الكاذبة، فقد أوعز الوزير بن غفير لمفوض سلطة السجون بتحديد موعد زيارات الأهالي للأسرى الأمنيين مرة كل شهرين، وليس مرة كل شهر، كما جرت العادة حتى الآن. والخلفية: في اللقاء بين الاثنين، علم بن غفير أنه خلافًا لأمر سلطة السجون الذي ينص على إجراء الزيارات مرة كل شهرين، تعمل مصلحة السجون على أن تتم هذه الزيارات بشكل متكرر، وطالب بن

القدس عاصمة فلسطين

غفير مفوض سلطة السجون بأن يتصرف وفقًا لأمر مصلحة السجو، وتم إصدار توجيه بذلك، وأبلغت مصلحة السجون الصليب الأحمر بالإجراءات الجديدة.

وقال المحيطون بالوزير بن غفير: "من غير السار قول ذلك، لكن نتنياهو لا يعرف ما الذي يتحدث عنه"، مضيفين أن "رئيس الوزراء كان يعلم ما هي سياسة بن غفير فيما يتعلق بظروف سجن الإرهابيين عندما عينه وزيراً للأمن القومي. إذا أراد نتنياهو منه تغيير أمر السجون، فإن الوزير هو الذي يحدد كيف تتصرف مفوضة السجون." وعقب نشر إجراءات بن غفير الجديدة، أصدر نتنياهو توضيحا تنكر فيه لأوامر الوزير.

لكن، كما ذكرنا، تم إصدار أمر التنفيذ بمعارضة رئيس الوزراء والقوى الأمنية. ويسود القلق الآن من حدوث تصعيد أمني نتيجة ما يحدث في السجون. وعلمت "يسرائيل هيوم" أن بن غفير قدم عدة مطالب أخرى لتشديد ظروف سجن الإرهابيين، وهو ينوي مناقشتها خلال اللقاء مع نتنياهو، الذي يطالب به منذ أشهر. ومن بين أمور أخرى، يطالب بن غفير بمناقشة موضوع التلفزيون وقنوات البث في غرف السجناء وغيرها. في الوقت نفسه، دخل حيز التنفيذ، هذا الصباح (الجمعة) قانون الإفراج الإداري، الذي لم يعد يسمح بالإفراج المبكر عن الأسرى الأمنيين.

وجاء في البيان الذي أصدره بن غفير، يوم الجمعة، بخصوص زيارات الأهالي: "تم التوضيح للمفوضة ولكل جهة أخرى ألا أحد فوق القانون والنظام، وأن سلطة السجون ملزمة بتنفيذ التعليمات التي تقضي بأن يتم السماح بزيارة الأسرى الأمنيين مرة كل شهرين،

القدس عاصمة فلسطين

وذلك استمراراً للتشريع الذي دخل حيز التنفيذ اليوم والذي يقضي بأنه لا يجوز إطلاق سراح الأسير الأمني بموجب إفراج إداري مبكر".

ومن ناحية أخرى، وقفت إلى جانب الوزير عضو الكنيست تالي غوطليب التي هاجمت بشدة كبار ضباط الجيش. وقالت في تغريدة لها على تويتر: "من الجيد أن نعرف أن الشاباك والجيش الإسرائيلي يعملان لدى الإرهابيين والسجناء الأمنيين. دولة ظلال كاملة تقف ضد الوزير بن غفير. كل الاحترام، يا ايتمار على الحكم اليميني. السجناء الأمنيون، القتلة المتوحشون يستمتعون بظروف اعتقال ومزايا مرفوضة منذ سنوات. إذا كان التقليص من حقوق الإرهابيين القتلة وفقا لنظام الشاباك والجيش الإسرائيلي سيضر بالأمن، فإن شيئا سيئا للغاية يحدث هنا".

قبل أسبوعين فقط نشرت صحيفة "يسرائيل هيوم" أن 1000 أسير أمني بدأوا إضراباً عن الطعام في أعقاب الإجراءات الإسرائيلية تجاه السجناء الفلسطينيين.

في غضون ذلك، أعرب مسؤولون أمنيون عن غضبهم من بن غفير، معتبرين أنه "يتصرف بطريقة غير مسؤولة". وأضافوا أيضا أنه يصدر تعليمات لقيادة الشاباك دون استشارة، وقال مسؤول أمني لـ "يسرائيل هيوم" إن سلوك بن غفير "قد يشعل النار خلال الأعياد العبرية، التي تكون بالفعل متوترة ومليئة بالتحذير من الهجمات". ودعا رئيس الوزراء إلى التدخل في المسألة الأمنية الذي قد تحدث، وحذر من عواقب وخيمة إذا بدأ الإضراب عن الطعام.

القدس عاصمة فلسطين

تجدر الإشارة إلى أن المساس بأوضاع السجناء الأمنيين كان على أجندة بن غفير منذ اليوم الأول لتوليه منصبه. وبدأ الأمر بإغلاق المخابز التي أقامها الأسرى، ومن ثم في تقليص أوقات الاستحمام وإيقاف علاجات الأسنان، وإلغاء الإفراج الإداري، وتقليل الزيارات.

يذكر أنه من بين 5100 أسير أمني، تحق الزيارة لـ 1600 فقط من أسرى الضفة الغربية. وينص أمر سلطة السجون على أن المذكورين أعلاه يحق لهم الزيارة مرة كل شهرين، ولكن اعتبارًا من عام 2014 تقرر منح الأسرى زيارة مرة كل شهر، وفقًا لشروط الصليب الأحمر. لكن بن غفير أمر سلطة السجون بإجراء الزيارة مرة كل شهرين.

وهاجمت وزارة شؤون الأسرى في السلطة الفلسطينية الوزير بن غفير، وقالت: "القرارات التي أصدرها المتطرف الفاشي بن غفير بشأن الحد من زيارات الأسرى تعبر عن تطور خطير وستفتح الباب لصراع جديد داخل السجون – وربما خارجها".

ورد بن غفير: "كرجال قانون، وباعتباري الوزير المسؤول عن جهاز تطبيق القانون، ليس لدى مصلحة السجون خيار الخروج عن أحكام القانون، ونظام مصلحة السجون الذي يسمح بالزيارات العائلية للسجناء الأمنيين مرة كل شهرين وليس كما سمحت سلطة السجون، مرة كل شهر. بمجرد أن عرفت هذه الحقيقة، أمرت على الفور بالتصرف وفق القانون. ويجب على كل جهة حكومية أن تتصرف وفقا للإجراءات وأوامر القانون".

وكرر بن غفير مؤخرا نواياه بالقول "سنغير الظروف تدريجيا ونلغي المزايا التي يحصل عليها الإرهابيون. لا يوجد أي سبب في القانون يمنحهم شروطا زائدة. في دولة طبيعية، يتم إعدام أولئك الذين يقتلون يهوديًا، ولكن حتى ذلك الحين على الأقل لن يحصلوا على ساعة واحدة من رعاية الأسنان المجانية. سنواصل التغيير".

في هذه الأثناء يواصل بعض المعتقلين الإداريين الأمنيين، ومن بينهم قيادي بارز في حركة الجهاد الإسلامي في الضفة الغربية، إضرابهم عن الطعام.

هيئة شؤون الأسرى تحذر من قرار بن غفير

وتضيف صحيفة "هآرتس" أن رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، قدورة فارس، وصف قرار بن غفير بأنه "سلوك انتقامي وعنصري يراد من خلاله إلحاق الأذى بالأسرى، وعائلاتهم والمساس بحقوقهم الأساسية، وبشكل يتعارض حتّى مع القوانين والأنظمة الإسرائيلية، والقانون الدولي، بل وحتى مع مواقف المسؤولين الأمنيين في إسرائيل – لأنهم يدركون ما هي العواقب".

وندد فارس في البيان بالقرار، قائلا: "يبادر بن غفير وبشكل محموم إلى اتخاذ إجراءات قهرية بدون مبررات."

ولفت إلى أن بن غفير "يحوّل شروط حياة الأسرى إلى قضية صراع سياسي وتحدٍ لإرادة الشعب الفلسطيني وقواه، وهو يعلم تمام العلم أن الشعب لن يستسلم له ولحكومته ولن

يترك الأسرى وحيدون". وقال إن "استهداف الأسرى سيكون عنوان الانفجار القادم في وجه الاحتلال وعلى كافة الجهات".

وأضاف فارس إن "قادة الفصائل سيكونون ملزمين بالرد والتدخل، حتى الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله يتحدث في خطاباته عن الأوضاع المعيشية للأسرى الفلسطينيين، لذلك فإن هذا بالفعل خارج عن الشأن الداخلي الفلسطيني". وأضاف أن القيود التي فرضت على السجناء في السابق بسبب أحداث أمنية وسياسية، ألغيت بعد فترة، "والآن هذا قرار تعسفي لا منطق له وسيؤدي إلى التصعيد".

وأضاف مصدر فلسطيني مقرب من الأسرى الأمنيين أن القرار "سيؤدي بشكل واضح إلى تدهور أمني". وعلى حد قوله فإن "بن غفير يريد إشعال النار في الضفة الغربية وغزة وهو يلعب في أيدي المتطرفين". كما زعم مسؤول فلسطيني آخر أن الوزير "يريد تفجير الوضع في السجون وسيمتد الأمر، وسيؤدي بالتأكيد إلى الإضراب عن الطعام وسيؤذي الجميع".

وقال أمين عام اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حسين الشيخ، إن "الإجراءات العنصرية ضد الأسرى الفلسطينيين التي أعلنها العنصري بن غفير تهدد بالانفجار". وأضاف أنه يجب "إلغاء هذه القرارات فورا"، داعيا المنظمات الحقوقية الدولية إلى التدخل في الأمر.

وقدمت منظمات حقوقية، يوم الجمعة، التماساً إلى المحكمة العليا ضد الاستثناء في القانون الذي دخل حيز التنفيذ يوم الجمعة، والذي يحرم الأسرى الأمنيين من إمكانية

القدس عاصمة فلسطين

تقصير مدة عقوباتهم كما هو محدد في النص المعتمد من القانون. ويهدف القانون إلى تخفيف الاكتظاظ في السجون وتقصير عقوبة السجن لمن حكم عليهم بالسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات – ولكن بسبب التغيير في الصياغة التي بادر إليها بن غفير، سيبقى أيضًا السجناء الأمنيون الذين ارتكبوا مخالفات بسيطة في السجن.

وجاء في الالتماس الذي قدمته منظمات "عدالة" و"جمعية حقوق المواطن" وكذلك "ميزان" في غزة، نيابة عن ثلاثة أسرى فلسطينيين، أن القانون يخلق تمييزًا تعسفيًا وكاسحًا وانتقاميًا يتعارض مع القانونين الإسرائيلي والدولي. وبالإضافة إلى ذلك، يُزعم أن الاستثناء لا يستند إلى اختلافات واقعية بين السجناء، ويؤدي عمليا إلى التمييز على أساس الجنسية وانتهاك الحق في المساواة. وأرفق بالالتماس أيضًا طلب إصدار أمر مؤقت على اعتبار أن التغيير يضر أيضًا بالغرض الذي أُقر من أجله القانون وسيؤدي إلى تفاقم ظروف الاكتظاظ في السجون.

قتل شاب فلسطيني (36 عامًا) خلال تبادل لإطلاق النار مع الجيش في الضفة الغربية

"هآرتس"

استشهد شاب فلسطيني، يبلغ من العمر 36 عاما، صباح يوم الجمعة، خلال مواجهات مع جيش الاحتلال في قرية عقبة شمال الضفة الغربية. وأعلنت وزارة الصحة الفلسطينية أن عبد الرحيم فايز غانم أصيب برصاصة في الرأس. وحسب عائلته فإنه لم يكن مسلحًا ولم تكن له أي علاقة بأي منظمة سياسية فلسطينية. وقال المتحدث باسم الجيش

القدس عاصمة فلسطين

الإسرائيلي إن مسلحا فلسطينيا أصيب بطلقات نارية خلال تبادل إطلاق النار مع مجموعة من المسلحين في الموقع. لكن الجيش لم يتمكن من تأكيد أن غانم هو الفلسطيني الذي أصيب بالرصاص.

وبحسب الجيش الإسرائيلي، بدأت المواجهة باعتقال أسير محرر وأفراد عائلته في القرية من قبل الجيش، وتصاعدت عندما أطلقت مجموعة مسلحة تابعة لحركة الجهاد الإسلامي النار على الجنود، وحاصرت القوات المبنى، الذي كان يقيم فيه المطلوب، واستخدمت الصواريخ المحمولة على الكتف والقنابل اليدوية، وفي الوقت نفسه تصدى المسلحون لمجموعة من المسلحين الفلسطينيين، وردوا بإطلاق النار عليهم، وبحسب التقارير فإن غانم قتل على الفور. كما أصيب عدد من المواطنين بالأعيرة المعدنية المغلفة بالمطاط واستنشاق الغاز المسيل للدموع، وعثر في المبنى على معدات عسكرية ومسدس ومخزن ذخيرة، كما عثر على عبوتين ناسفتين في غرفة الأطفال بالشقة التي كان يختبئ فيها المطلوب. وفي نهاية العملية، اعتقل الجيش الإسرائيلي مطلوبين اثنين في قرية عقبة، كما اعتقل سبعة آخرين في بيت أمر ونابلس وفي قريتي وادي سيمان وصيدا.

وقالت عائلة غانم إنه لم يكن ضالعا في الحادث. ووفقاً لها، لم يكن على اتصال باي جماعة مسلحة ولا بأي منظمة سياسية فلسطينية أخرى. وقال ابن عمه إسلام، البالغ من العمر 33 عاماً، إن غانم كان يعمل مدرساً للغة الإنجليزية في مدرسة بالمنطقة، وكان

القدس عاصمة فلسطين

يقضي ساعات الصباح في رعاية أغنامه وزراعة الخضروات. ودُفن بعد ظهر الجمعة، وحضر عشرات الفلسطينيين جنازته في القرية.

وأدان المتحدث باسم الرئيس الفلسطيني محمود عباس، نبيل أبو ردينة "الاقتحامات الإسرائيلية للمدن والقرى الفلسطينية واعتقال مئات الفلسطينيين". وعلى حد قوله فإن الهدف هو "محاولة جر المنطقة إلى دائرة العنف."

الجيش الإسرائيلي يستعد لهدم منزل منفذ العملية في عند حاجز "مكابيم"

"يسرائيل هيوم"

عملت قوات الجيش الإسرائيلي ليلة الخميس والجمعة، في قرية دير عمار في الضفة الغربية، وقامت برسم خريطة لمنزل الفلسطيني الذي نفذ عملية الدهس بالقرب من حاجز "مكابيم"، والذي قُتل خلاله الرقيب مكسيم مولتشانوف.

وأفادت مصادر فلسطينية أن عددا من الفلسطينيين أصيبوا بنيران الجيش الإسرائيلي خلال مواجهات عنيفة في مخيم دير عمار للاجئين غرب رام الله، وفي وقت لاحق، أفادت التقارير أن قوات الجيش الإسرائيلي دخلت منزل منفذ عملية الدهس ورسم خريطة له تمهيدا لهدمه.

وقُتل مكسيم مولتشانوف وأصيب خمسة جنود آخرين في عملية الدهس التي وقعت قرب حاجز مكابيم. ففي حوالي الساعة 9:00 من صباح الخميس، وصلت شاحنة فلسطينية

القدس عاصمة فلسطين

يقودها منفذ العملية بسرعة إلى المكان الذي تواجد فيه الجنود بالقرب من الحاجز، وصدمتهم بقوة.

بعد ذلك اجتاز منفذ العملية، الذي حصل على تصريح بالتواجد في إسرائيل، الحاجز وهرب باتجاه مفترق شيلات، واصطدم بمركبة إسرائيلية وأصاب رجلا وامرأة آخرين بجروح طفيفة. ومن هناك واصل شمالاً باتجاه حاجز "حشمونائيم" قرب مستوطنة "موديعين عيليت".

واستعد حراس الأمن، الذين أبلغهم الجيش بهروب "الإرهابي"، وقاموا بقتله.

وزيرة في الحكومة البلجيكية تدعي أن إسرائيل "تمحو قرى فلسطينية"، إسرائيل تستدعي سفير بلادها لتوبيخه

"هآرتس"

اتهمت وزيرة في الحكومة البلجيكية إسرائيل بمحو قرى فلسطينية في الأراضي المحتلة. وردا على ذلك تم استدعاء السفير البلجيكي في إسرائيل لتوبيخه في وزارة الخارجية. وقالت وزيرة التنمية الدولية البلجيكية، كارولين غانز، في مقابلة مع إحدى الصحف البلجيكية، إن "الإسرائيليين يمسحون قرى بأكملها من الخريطة"، مضيفة أن عدد القتلى والجرحى الفلسطينيين الذين سقطوا حتى الآن في هذا العام يفوق عدد القتلى والجرحى في العام

بأكمله. وأدت هذه التصريحات إلى احتجاج سفيرة إسرائيل لدى بلجيكا، عيديت روزنتسفايغ ايفو، التي قالت إن الوزيرة البلجيكية وجهت "اتهامات كاذبة وافترائية" ضد إسرائيل.

واستند بيان الوزيرة إلى عدة حالات حدثت في الضفة الغربية في العام الماضي، حيث تم طرد مجتمعات فلسطينية من أراضيها في أعقاب العنف المستمر من قبل المستوطنين من البؤر الاستيطانية غير القانونية في المنطقة. على سبيل المثال، في قرية عين سامية، غادر حوالي 200 فلسطيني كانوا يعيشون في الخيام والمباني المؤقتة المكان الذي كانوا يعيشون فيه منذ الثمانينات، نتيجة لعنف المستوطنين. والبيانات التي ذكرتها الوزيرة عن عدد القتلى الفلسطينيين دقيقة، لكن عدد القتلى والجرحى في الجانب الإسرائيلي منذ بداية عام 2023 أعلى أيضًا مما كان عليه في العام السابق بأكمله.

وتعتبر بلجيكا إحدى الدول الأكثر انتقادًا لإسرائيل اليوم في أوروبا، ونادرا ما تجري الحكومتان في القدس وبروكسل اتصالات دبلوماسية مباشرة مع بعضهما البعض. وزار وزير الخارجية إيلي كوهين بروكسل في مايو الماضي، لكن اجتماعاته ركزت على كبار المسؤولين في مؤسسات الاتحاد الأوروبي الموجودين في المدينة وليس على الحكومة المحلية. وعقب تصريحات الوزير، استدعت وزارة الخارجية السفير البلجيكي لدى إسرائيل جان لوك بودسون، لتوبيخه.

حماس تدرس استئناف مسيرات العودة في قطاع غزة وجهزت منطقة لنصب الخيام قرب السياج

القدس عاصمة فلسطين

"هآرتس"

تدرس حماس استئناف مسيرات العودة والأنشطة الأخرى ضد إسرائيل بالقرب من السياج الحدودي في قطاع غزة. وأعلنت هيئة تنسيق مسيرات العودة في قطاع غزة، عن إقامة مخيمات خلال الأيام المقبلة بالقرب من السياج شرقي قطاع مدينة غزة، في إطار الاستعدادات لعودة النشاط الاحتجاجي الشعبي. وبحسب المصادر، فإن المنظمة لم تقرر بعد ما إذا كانت ستسمح بالمسيرات نحو السياج.

ولم يصدر حتى الآن أي إعلان بشأن تنظيم المسيرات، لكن تمت دعوة المصورين لتوثيق العمل على تجهيز الأرض. ووفقا لنشطاء في العديد من الفصائل الفلسطينية، كان الهدف من الإعلان والصور هو إرسال رسالة إلى إسرائيل، خاصة من حماس، مفادها أنها تستطيع إعادة النشاط بالقرب من السياج، سواء من خلال المظاهرات أو إطلاق البالونات الحارقة أو وسائل أخرى.

وقال مسؤول كبير في إحدى الفصائل في قطاع غزة، لصحيفة "هآرتس"، إن حماس ليست مهتمة بالتوصل إلى مواجهة عسكرية حقيقية مع إسرائيل، لكنها تريد نقل رسائل إلى القدس والأمم المتحدة وقطر بشأن ضرورة تحسين الوضع الإنساني في قطاع غزة. وأيضاً على خلفية التصعيد في الضفة الغربية، تريد حماس أن تنقل لإسرائيل أن الوضع في قطاع غزة لا يمكن فصله عن الضفة الغربية. وبحسب مصدر مطلع على التفاصيل، فإن

القدس عاصمة فلسطين

حماس لم يتقرر بعد ما إذا كان سيتم السماح بمسيرات واسعة النطاق نحو السياج، وأن المنظمة تتعرض لضغوط شعبية للعمل ضد إسرائيل.

وقال مصدر رفيع في حماس إن الوضع في القطاع تفاقم في الآونة الأخيرة اقتصاديا وإنسانيا. ووفقا له، تسمح إسرائيل بدخول 20 ألف عامل من قطاع غزة، حيث يعيش أكثر من ربع مليون عاطل عن العمل. وفي الوقت نفسه، أشار إلى أن قطر خفضت بشكل كبير المساعدات التي قدمتها لحماس لدفع رواتب مسؤوليها، مما أدى إلى تفاقم وضع عشرات الآلاف من المسؤولين الآخرين، الذين لا يتلقون رواتبهم في الوقت المحدد.

كما تتابع حماس التهديدات الإسرائيلية، بما في ذلك العودة إلى سياسة الاغتيالات. والرسالة التي تريد المنظمة إيصالها هي أن مثل هذا الأمر لن يقابل بالضرورة بمواجهة مباشرة، بل بالعودة إلى المسيرات نحو السياج. وبدأت المسيرات التي أطلق عليها اسم "مسيرات العودة" عام 2018 واستمرت لأكثر من عام، وشارك فيها عشرات الآلاف من الفلسطينيين وأصيب خلالها المئات، وحظيت باهتمام دولي.

طهران تسعى إلى تصعيد التوتر على الحدود الشمالية: وزير الخارجية الإيراني التقى نصر الله

"يسرائيل هيوم"

القدس عاصمة فلسطين

في ظل التوتر على الحدود الشمالية: التقى وزير الخارجية الإيراني أمير حسين عبد اللحيان، يوم الجمعة، مع الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله في بيروت.

ونشرت وسائل إعلام تابعة لحزب الله صورة من اللقاء الذي حضره أعضاء الوفد الإيراني المرافق لوزير خارجية طهران. وكان من بين أعضاء المجموعة السفير الإيراني في لبنان مجتبى أماني. وبحسب التقارير، فقد بحث الطرفان آخر التطورات في لبنان والمنطقة.

وعقب ذلك، عقد الوزير الإيراني مؤتمرا صحفيا مشتركا مع وزير خارجية الحكومة اللبنانية المؤقتة عبد الله بو حبيب، وتناول موضوع انتخاب رئيس جديد للبلاد، الذي تم تأجيله منذ أكتوبر 2022: وقال الوزير "إن مسألة الانتخابات الرئاسية هي شأن لبناني داخلي، وإيران ترفض التدخل الخارجي في شؤون الدول الأخرى".

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، هدد نصر الله في خطاب ألقاه بأن حزب الله لن يصمت عن أي ضرر يلحق بأي مواطن فلسطيني أو سوري أو إيراني أو أي مواطن آخر في لبنان. وأكد أنه لن يسمح بأن تصبح بلاده "مسرحا للاغتيالات".

جاء ذلك على خلفية التهديدات الضمنية التي أطلقها الجانب الإسرائيلي لنائب زعيم حماس صلاح العاروري المقيم في لبنان. ويتولى العاروري المسؤولية عن النشاط المسلح في الضفة، من بعيد، وهدد بنفسه بأن ارتكاب أي عملية اغتيال ستؤدي إلى "حرب إقليمية".

القدس عاصمة فلسطين

في غضون ذلك، قال المستشار الأميركي عاموس هوخشتاين، في ختام زيارته لبيروت، يوم الجمعة، إن "الولايات المتحدة تدرس إمكانية البدء بمناقشة رسم الحدود البرية بين إسرائيل ولبنان". وكان هوخشتاين قد توسط بين الطرفين في قضية رسم الحدود البحرية العام الماضي.

رئيس الوزراء الليبي: نعارض أي نوع من التطبيع مع إسرائيل

"يسرائيل هيوم"

بعد إقالة وزيرة الخارجية الليبية ومحاولة قطع الاتصالات مع إسرائيل، تحدث رئيس وزراء غرب ليبيا عبد الحميد الدبيبة، للمرة الأولى مساء الخميس، عن العاصفة الدبلوماسية التي شهدتها البلاد خلال الأسبوع المنصرم. وشدد الدبيبة على أن "بلاده تقف إلى جانب الفلسطينيين" و"تعارض التطبيع."

وبالفعل، في الأيام التي تلت تفجر القضية مع الكشف عن اللقاء بين وزيرة خارجية حكومة غرب ليبيا نجلاء المنقوش ونظيرها الإسرائيلي إيلي كوهين في إيطاليا، حرص الدبيبة على زيارة السفارة الفلسطينية في طرابلس. كما أمر بتشكيل لجنة تحقيق، فيما فرت وزيرة الخارجية من البلاد إلى تركيا.

القدس عاصمة فلسطين

وأكد رئيس وزراء غرب ليبيا، مساء الخميس، أن بلاده "تعارض أي نوع من التطبيع مع إسرائيل"، وتدعم "القضية العادلة" للفلسطينيين. وأشار إلى أن السلطات تواصل التحقيق في ملابسات الحدث في روما، رغم أنه كان "اجتماعا هامشيا"، وليس اجتماعا مهما.

وعلى الرغم من كلامه، وفقًا لمنشور نشرته وكالة أسوشييتد برس للأنباء، التقى الدبيبة مع رئيس وكالة المخابرات المركزية في يناير، وحتى ذلك الحين أعرب عن استعداده لإجراء اتصالات مع إسرائيل، لكنه كان خائفًا من رد فعل

مقالات

الخط الأزرق، الخط الأخضر

عاموس هرئيل/"هآرتس"

العلاقات الأمنية التي تقيمها وزارة الأمن والجيش الإسرائيلي، ومجتمع الاستخبارات برمته مع نظرائهم في واشنطن تشكل عنصراً أساسياً في المكانة الاستراتيجية التي تتمتع بها إسرائيل. إلا أن الأزمة التي تشهدها العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة، في ظل الحكومة الحالية، تؤثر على هذه العلاقات، التي عادة ما تكون ضمن أولويات كل حكومة.

بسبب الانقلاب، وبسبب عدم استعداد حكومة نتنياهو لكبح أعمال العنف التي يقوم بها المستوطنون في المناطق، اتخذت إدارة بايدن خطوة غير مسبوقة وأجلت دعوة رئيس الوزراء إلى واشنطن. ولابد أن ينتهي الانتظار المهين هذا الشهر، بلقاء الرئيس على

القدس عاصمة فلسطين

هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، أو بدعوة رسمية إلى البيت الأبيض، كما يأمل نتنياهو. وفي الخلفية، تتواصل الجهود التي تبذلها الإدارة الأميركية للترويج لتوقيع اتفاقيات التطبيع بين إسرائيل والسعودية.

وإلى أن تتم دعوته بنفسه، منع نتنياهو جميع الوزراء، باستثناء صديقه المقرب رون دريمر، من إجراء زيارات رسمية لواشنطن. هكذا ولدت زيارة غلانط الغريبة إلى نيويورك، هذا الأسبوع، حيث التقى والتقط الصور مع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش وسفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة جلعاد إردان، لكنه لم يلتق بأي من زملائه في البنتاغون. من جهة أخرى، سافر اثنان من كبار المسؤولين في وزارة الخارجية الأميركية إلى نيويورك للقاء وزير الأمن.

وفي نهاية اللقاء مع غوتيريش، حذر غلانط وأردان لبنان من خطر الحرب الوشيك. وزير الأمن الذي هدد الشهر الماضي بإعادة لبنان إلى العصر الحجري، قال هذه المرة إن احتمال التصعيد على الحدود الشمالية يتزايد "بسبب تصرفات حزب الله التي تنتهك سيادة إسرائيل". وركز على نشر قوات "الرضوان"، قوات النخبة في التنظيم الشيعي، بالقرب من الحدود، وعلى استفزازاتهم المتعددة على طول السياج وعلى إقامة خيمة حزب الله على جبل روس (دوف) في الأراضي الإسرائيلية. وللبنانيين أيضاً مطالبهم الخاصة، وأهمها بناء السياج حول الجزء الشمالي من قرية الغجر والأعمال الدفاعية التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي، والتي تدعي الحكومة في بيروت أنها تتعدى على أراضيها.

القدس عاصمة فلسطين

هناك أسباب أخرى للتوتر – التورط المتزايد لمسؤول حماس الكبير صلاح العاروري، الذي يعيش في بيروت، في تشجيع الهجمات في الضفة الغربية، والمناقشات حول تجديد التفويض الدوري لقوات اليونيفيل، قوة الأمم المتحدة في جنوب لبنان (اليونيفيل. (تم تجديد التفويض أخيرًا ليلة الجمعة). وزار مبعوث بايدن، عاموس هوخشتاين، بيروت هذا الأسبوع، وحاول الترويج لصفقة: إخلاء خيمة حزب الله مقابل إعادة فتح النقاش بين إسرائيل ولبنان على خط الحدود. وقام يوم الخميس، بجولة في جنوب لبنان برفقة أفراد من اليونيفيل.

وفي خلفية هذه الاتصالات الأولية، يبدو واضحاً تطرف الخط القومي لحزب الله تجاه إسرائيل. فهل يؤدي ذلك بالضرورة إلى خطر الحرب، كما حذر غلانط ونتنياهو؟ ظاهرا، من الواضح أن معايير الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله يجب أن تكون في الاتجاه المعاكس. أولاً، الوضع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان رهيب، وإذا اندلعت الحرب فسوف يُتهم نصر الله بالتسبب في تفاقم الوضع؛ وثانياً، من يرى في نفسه، معلقًا متميزًا على المجتمع الإسرائيلي، سيفضل السماح لإسرائيل بمواصلة الغرق في صدع غير مسبوق من الداخل، دون توحيد الجمهور في البلاد مرة أخرى ضده.

وهناك أيضاً الاعتبار الإيراني. لقد تم بناء القوة العسكرية لحزب الله كوسيلة للردع، وكرد إيراني محتمل على أي هجوم إسرائيلي ضد مواقعها النووية. في الوقت الحالي، لا توجد فرصة حقيقية لهجوم إسرائيلي كهذا، في حين أن طهران في أفضل موقع استراتيجي عرفته منذ سنوات. فالتحالف مع روسيا يزدهر، والصين تتودد إليها، والبرنامج النووي أكثر تقدماً

القدس عاصمة فلسطين

من أي وقت مضى، والولايات المتحدة مستعدة للإفراج عن أصولها المجمدة بمليارات الدولارات إذا توقفت عن الترويج للمشروع النووي (وهذه المرة دون أي طلب بالتراجع).

من ناحية أخرى، فإن الساحة الأكثر اشتعالاً الآن هي الساحة الفلسطينية. بعد الهجمات القاتلة في حوارة والخليل، تواصلت موجة "الهجمات الملهمة" هذا الأسبوع. منذ يوم الخميس، كانت هناك سلسلة كثيفة من الهجمات: عمليات الدهس عند حاجز مكابيم والخليل، عملية طعن في القدس، وهجوم بالقنابل في نابلس. وأسفرت هذه الهجمات عن مقتل جندي من الجيش الإسرائيلي وإصابة 11 مدنيا وجنديا. كما قُتل اثنان من الإرهابيين في القدس و"مكابيم"، وجرح آخر في الخليل. الإرهابي الذي دهس الجنود في "مكابيم" لم يتلاءم مع "صورة التهديد" الكلاسيكية من موجات الإرهاب السابقة: يبلغ من العمر 41 عامًا، وأب لخمسة أطفال، ولديه تصريح عمل في مناطق الخط الأخضر وليس له أي سجل أمني. إذا تم تنفيذ عدة عمليات كهذه، فسيجدد اليمين مطالبته بفرض العقوبات الجماعية وإلغاء تصاريح العمل في إسرائيل.

أما الحادث في نابلس فقد وقع حين كان جنود الجيش الإسرائيلي يقومون بتأمين دخول المصلين اليهود إلى قبر يوسف. وأصيب ضابط وجنديان من وحدة إيغوز، جراء انفجار عبوة ناسفة. وبينما كان الجيش مشغولا بإنقاذ الجرحى، نشر عضو كنيست من الائتلاف (تسفي سوكوت)، والذي كان ضمن موكب المصلين، صورة لنفسه وهو يبتسم، في انتظار

القدس عاصمة فلسطين

دخول القبر. ومن غير الضروري تقريبًا أن نذكر أن الرجل لم يخدم يومًا واحدًا في حياته في الجيش الإسرائيلي.

هذا التنافر بين الخطر المتزايد الذي يواجه الجنود وإصرار الجيش على الحفاظ على "الروتين" للمستوطنين حتى عندما يتعلق الأمر بنشاط مثير للجدل، سيستمر في التفاقم. حق الصلاة عند قبر يوسف كان مضمونا بالفعل في اتفاقيات أوسلو، التي يهاجمها اليمين اليوم، لكن العديد من أهالي الجنود يشعرون بعدم الارتياح تجاه هذه المهمة الأمنية المحددة، حتى أكثر من المهمات الأخرى في المناطق. بالمناسبة، استثمرت في العملية ما لا يقل عن ثلاث كتائب نظامية – أغوز وخروب ودوخيفت – ومن يعرف كم عدد ساعات العمل التي قام بها القادة.

<u>أوسلو رغم كل شيء</u>

افتتاحية "هآرتس"

تم هذا الأسبوع الكشف عن بروتوكول جلسة الحكومة التي ترأسها يتسحاق رابين، والتي تمت فيها الموافقة على توقيع اتفاقيات أوسلو قبل 30 عاما. تظهر الوثيقة أن نقاط الضعف والألغام الكامنة في التسوية، وعلى رأسها التناقض الأساسي بين الحكم الذاتي الفلسطيني والاستيطان الإسرائيلي، كانت معروفة مسبقاً للوزراء الذين وافقوا عليها. لقد تنبأوا بدقة بما سيحدث بعد ذلك: الإرهاب الفلسطيني والإرهاب اليهودي، وسيطرة حماس

القدس عاصمة فلسطين

على قطاع غزة، وانسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من المدن الفلسطينية في الضفة الغربية وعودته إليها، وتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية. وإخلاء غوش قطيف.

البروتوكول مثير أيضاً فيما لا يتضمنه: الإشارة إلى الاحتلال الإسرائيلي أو حق الفلسطينيين في الحرية والاستقلال. واضح منه أن إسرائيل، حتى عندما كانت تترأسها الحكومة الأكثر يسارية، لم تكن تنوي الانسحاب من المناطق وإقامة دولة فلسطينية فيها. رابين عارض أي نقاش حول القدس، وشدد الوزراء على أهمية السيطرة الإسرائيلية على "أراضي الدولة" (ما سُميت فيما بعد المنطقة "ج")، أي الحفاظ على احتياطيات الأراضي لتوسيع المستوطنات. ووعد رابين بإقامة سلطة فلسطينية.

ليس من المستغرب إذن أن يتعثر اتفاق أوسلو في المرحلة الانتقالية. رابين قُتل على يد معارض للاتفاق. محاولة تحقيق التسوية الدائمة التي كانت موضع شك، انفجرت بعد سبع سنوات في كامب ديفيد. الانتفاضة الثانية، وهي من أصعب حروب إسرائيل، وسقوط غزة في أيدي حماس بعد فك الارتباط، أبعدت فرص التوصل إلى تسوية، وانتهت المحاولات اللاحقة في أنابوليس ومحادثات كيري دون أي نتيجة. ومع ذلك، فحتى حكومات اليمين التي عادت إلى السلطة بعد أوسلو لم تقم بإلغاء الاتفاق. وكما توقع وزراء حكومة رابين، فإن التسوية كانت ولا تزال ضرورية بالنسبة لإسرائيل، رغم كل الصعوبات. لقد أدت اتفاقيات أوسلو إلى الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ووضعت الأسس لتقسيم البلاد إلى دولتين – وهي الفكرة التي التزم بها حتى بنيامين

القدس عاصمة فلسطين

نتنياهو، رغم أنفه. وهكذا فقد حدد اتفاق أوسلو المسار الذي ينبغي على جميع الإسرائيليين الليبراليين أن يتبعوه، إلى أن يتم إنشاء دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة إلى جانب إسرائيل، وينتهي الاحتلال ويتم إخلاء المستوطنات، ويعيش الشعبان في تفاهم واحترام متبادلين.